



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٠

د. زمن ماجد عودة

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٠

د. زمن ماجد عودة

الدبلوماسية هي علم وفن إدارة وتنظيم العلاقات بين الدول، هذه العلاقات لا تقتصر على جانب معين وهو الجانب السياسي فحسب بل تتسع وتشمل الجوانب الاقتصادية والأمنية والثقافية والبيئية ولاسيما بعد التطورات التي شهدتها البيئة الدولية في منتصف القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

من هنا سيتم التعرف على الدبلوماسية الاقتصادية والتي تعد الأداة الرئيسة من أدوات السياسة الخارجية تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي الفعال على المستوى الإقليمي والدولي.

وتُعد الدبلوماسية الاقتصادية نشاطاً دبلوماسياً يقوم به بلد ما لحماية مصالحه الاقتصادية. كما أنها عمل دبلوماسي لدعم قطاعي الأعمال والمالية من خلال استعمال الموارد الاقتصادية لتعظيم مكاسبه الوطنية في النشاطات كافة لما يعود بالنفع الاقتصادي المتبادل على البلد.

من أهم أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الآتي:

أولاً: توسيع المصالح الاقتصادية.

ثانياً: استعمال الاقتصاد كوسيلة من وسائل الدبلوماسية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي ، ولتعويض القصور في الجوانب الأخرى.

تطورت الدبلوماسية الاقتصادية في أربع مراحل وهي : أولاً: مرحلة الترويج التجاري، ثانياً: مرحلة الربط الشبكي ، ثالثاً: مرحلة الترويج القطري ، رابعاً: المرحلة التنظيمية. تعمل الدبلوماسية

* كلية العلوم السياسية جامعة بغداد .

الاقتصادية من خلال هذه المرحلة على الآتي:

١. تشجيع التجارة الخارجية بين الدول.
٢. إدارة المفاوضات التجارية وعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.
٣. تشجيع الاستثمارات.
٤. تحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود.
٥. إدارة تدفقات الهجرة وتشجيع السياحة.
٦. تقديم المساعدات الخارجية.
٧. تحقيق الأمن الاقتصادي.
٨. تعزيز العلم والتكنولوجيا من خلال استيعاب التكنولوجيا الجديدة وإقامة علاقات قوية مع مراكز الابتكار.

نحن نعيش في عصر العولمة فلا يمكن لدولة ما أن تكون مكتفية بذاتها ومغلقة حدودها ، بل على الدول الانفتاح على بعضها البعض والترابط مع بعضها البعض ، والعمل على تكثيف العلاقات الاقتصادية وتعزيز التعاون والاعتماد المتبادل مع محيطها الإقليمي والدولي .

كما نلاحظ أنّ النظام الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين لم يعد نظاماً قائماً على الاقتصاديات الوطنية المستقلة بل قائماً على سوق عالمية أكثر صلابة وقوة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. كل ذلك يوجب على الجمهورية العراقية الابتعاد عن سياسة غلق الحدود مع دول الجوار الإقليمي ، والابتعاد عن سياسة اقتصر التعامل مع دول محددة ، بل يتوجب على العراق تنويع مصادر تعامله الاقتصادي بما يخدم مصالحه الاقتصادية بالدرجة الأولى ولاسيما بعد الأزمات الاقتصادية التي مر بها أثناء جائحة كورونا ، والتي من الممكن أن يمر بها في الأعوام القادمة إذا استمر في اتباع السياسة الحالية.

قد تكون الدبلوماسية الاقتصادية ثنائية بين دولتين ، أو بين مجموعة من الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي . تبعاً لذلك سيتم الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية ما بين

العراق والمملكة العربية السعودية.

لو دققنا النظر في طبيعة التعامل الاقتصادي بين العراق والسعودية في القرن الماضي للاحظنا عدم وجود نشاطات اقتصادية مشتركة بين البلدين في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. إذ تنظر السعودية بعين القلق للعراق كمنافس إقليمي قوي لها في المنطقة. ولم تتحسن العلاقات ويتطور التعامل الاقتصادي إلا في الثمانينيات من القرن الماضي وبالتحديد في عام ١٩٨٦ عندما قامت إيران بضرب ميناء الفاو هنا شعرت السعودية بحجم الخطر الذي تشكله إيران على مصالحها في المنطقة ، وبدأت بتقديم الدعم المالي للعراق ، وتزويد العراق بـ ٣٠٠ ألف برميل من النفط يومياً تعويضاً عن انخفاض إنتاجه ، كما قامت السعودية بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط العراقي من ميناء البصرة إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر. لم يستمر التعامل الاقتصادي بين البلدين بل ما لبث أن تراجع وشهد قطيعة تامة في التسعينيات من القرن الماضي على أثر غزو العراق للكويت من جهة ودعم السعودية للحركات المعارضة للنظام العراقي السابق من جهة أخرى.

وعندما طرحت الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦ أعلنت السعودية عن رغبتها للتعاون مع العراق ضمن اتفاقية النفط مقابل الغذاء ، وطرحتها لمبادرة رفع الحظر عن المواد الغذائية.

ولم تشهد العلاقات بين البلدين أي تحسن يذكر بعد عام ٢٠٠٣ بل نلاحظ استمرار غلق الحدود ، وعدم إعادة فتح السفارات والتبادل الدبلوماسي السياسي ، وعدم وجود تبادل تجاري من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩ ويرجع ذلك لخشية السعودية من اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية من العراق ساحة لإقامة المشاريع الاستراتيجية في المنطقة بدلاً منها.

وبعد خروج القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١ وتحسن الأوضاع الأمنية نوعاً ما شهد عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ تبادلاً تجارياً بلغت معه نسبة الصادرات ١٤٪. أمّا نسبة الواردات فكانت ١٧٪. وبعد عام ٢٠١٣ تراجع التبادل التجاري بين البلدين على أثر الاحتجاجات في المناطق الغربية وتردي الأوضاع الأمنية التي أدت إلى غلق الحدود العراقية السعودية.

ويُعدُّ عام ٢٠١٧ نقطة تحول في طبيعة العلاقات وعودة النشاطات الاقتصادية بين البلدين ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى سياسة التعاون لكل من رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي وملك السعودية سلمان بن عبد العزيز.

تطور التعامل الاقتصادي بين البلدين بالتحديد بعد زيارة وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إلى البصرة في أيار ٢٠١٧ وإعلان رغبة بلاده الاستثمار في البصرة وفتح مكتب سابق للبتروكيماويات ، وزيادة التعاون الاقتصادي للمساهمة في توازن سوق النفط ودعم أسعار الخام ومن ثم للاستفادة من الأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها العراق.

وفي تشرين الأول ٢٠١٧ زار رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي مع وفد حكومي المملكة العربية السعودية للتوقيع على محضر تأسيس المجلس التنسيقي العراقي -السعودي بحضور وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلوسون. وتم عقد الاجتماع الأول للمجلس ومناقشة عدد من القرارات المتعلقة بالاستثمار في قطاع النفط والغاز وفي قطاع الزراعة والكهرباء والاتفاق على إعادة فتح المنافذ الحدودية لما لها من نفع اقتصادي مشترك للبلدين.

وفي تشرين الأول ٢٠١٧ شاركت السعودية في معرض بغداد الدولي بدورته ال ٤٤ وكان الجناح السعودي يضم مجموعة من الشركات وكان الهدف من هذه المشاركة معرفة حجم الفرص السوقية التي يوفرها العراق للمنتجات السعودية ، ومعرفة مدى التسهيلات الموجودة للتصدير إلى العراق.

كل ذلك انعكس على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى ٨ مليار دولار عام ٢٠١٨ بعدما كان ٢ مليار دولار عام ٢٠١٢.

رسم بياني يوضح حجم التبادل التجاري بين العراق والسعودية من عام ٢٠١٠-٢٠١٩



المصدر : الهيئة العامة للإحصاء ، التبادل التجاري ، إحصاءات التجارة الخارجية ، ٢٠١٩ ، ص ٢٩.
<https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Trade%20Exchange%202019.pdf>

أما الاجتماع الثاني للمجلس التنسيق العراقي - السعودي والذي عقد في الأسبوع الأول من شهر نيسان ٢٠١٩ ، والذي يعد من أكثر الاجتماعات فعالية إذ أعرب فيه وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد القصبي عن وجود رغبة لبلاده للاستثمار وأن هناك أربع شركات سعودية كبرى جاهزة للاستثمار بالعراق في عدة مجالات منها : شركة أرامكو للاستثمار في مجال الغاز ، و شركة سابك للاستثمار في قطاع البتروكيماويات ، وشركة معادن للاستثمار في مجال الفوسفات والأسمدة والألمنيوم ، وشركة أكواباور للاستثمار في مشروع الربط الكهربائي .

فضلاً عن رغبة السعودية في تطوير العلاقات المالية من خلال حث المصارف السعودية على فتح فروع لها في العراق ، وإعلان العراق عن رغبته بفتح فرع لمصرف التجارة العراقي في الرياض .

وفي الاجتماع الثالث للمجلس التنسيق العراقي - السعودي في تموز ٢٠٢٠ كان الاتفاق بين البلدين على إتمام مشروع الربط الكهربائي بخطين الأول يزيد البصرة بـ ٤٠٠ ميغاواط والخط الثاني يزيد المثنى بـ ٣٠٠ ميغاواط. وفي الاجتماع الرابع للمجلس التنسيق في نوفمبر ٢٠٢٠ تم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين ، والاتفاق على عدة مشروعات منها : الاستثمار الزراعي في بادية الجزيرة والصحراء الغربية بمساحة تقدر بنحو مليون و٧٠٠ ألف دونم منها ٤٠٠ ألف دونم في المثنى ، و ٦٠٠ ألف دونم في النجف ، و ٧٠٠ ألف دونم في الأنبار وإنشاء محطات كبرى للإنتاج الحيواني ، يعود هذا المشروع بالفائدة الكبرى على محافظة المثنى ، ويسهم في إحياء بادية الجزيرة والصحراء الغربية في الأنبار والنجف ، ويجعل من العراق العمق الاستراتيجي للأمن الغذائي للمنطقة في المستقبل. لكن بسبب تصريحات وزارة الموارد المائية العراقية التي تعرب عن عدم وجود موارد مائية كافية لتمويل المشروع تم تأجيل العمل بالمشروع إلى إشعار آخر .

ومن أهم خطوات تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين إعادة افتتاح منفذ عرعر في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٠ الذي كان من المقرر افتتاحه في تشرين الأول ٢٠١٩ لكن تم تأجيله أكثر من مرة بسبب عدم استكمال الإجراءات الأمنية .

لمنفذ عرعر أهمية اقتصادية وتجارية كبيرة تعود بالفائدة على كلا البلدين إذ يسهم المنفذ في تنشيط الحركة الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري ، وفي سهولة نقل البضائع والمنتجات السعودية إلى العراق عن طريق المنفذ بدلاً من اتخاذ طريق الأردن والكويت والذي يستغرق وقتاً يصل إلى ١٠ أيام من جهة وتكاليف مالية أكثر من جهة أخرى. فضلاً عن سهولة نقل المنتجات العراقية إلى قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا ؛ وذلك عن طريق استعمال رجال الأعمال العراقيين الموانئ السعودية

على البحر الأحمر والخليج العربي.

والأهم من ذلك يسهم المنفذ في جعل العراق ترازيت لمرور البضائع والسلع من سوريا إلى السعودية وبالعكس ، الأمر الذي يتطلب من العراق تفعيل الترازيت وتأمين الطريق للشاحنات لنقل البضائع لما له من فائدة اقتصادية تعود على العراق.

وفي إطار تعزيز التعاون الاقتصادي زار وفد من أعضاء المجلس التنسيقي العراقي السعودي وعلى رأسهم وزير التجارة والاستثمار ماجد القصبي بغداد في ٧ كانون الأول عام ٢٠٢٠ لتطوير العلاقات الاقتصادية وتفعيل الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة لهذا الغرض. وقد تم توقيع اتفاقية لإنشاء صوامع غلال في محافظة الديوانية بقيمة ٢٥ مليون دولار ، وتوقيع اتفاقية أخرى لإنشاء مستشفى في محافظة الأنبار بقيمة ١٥ مليون دولار. فضلاً عن زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الرياض ولقائه الملك سلمان بن عبد العزيز والأمير محمد بن سلمان في ٣١ آذار ٢٠٢١ للتأكيد على استمرار التعاون الاقتصادي وتوسعة بشكل أكبر بين البلدين في المستقبل ، والبحث عن طرق جديدة لتعزيز السلم والاستقرار الإقليمي لما له من أهمية تعود على كلا البلدين في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية.

في الختام، يمكن القول بوجود لغة حوار وتعامل اقتصادي واضح بين العراق والسعودية بعد عام ٢٠١٧ ولاسيما بعد تأسيس المجلس التنسيقي العراقي - السعودي والاتفاق على الاستثمار في العراق في قطاعات النفط والغاز والمعادن والزراعة وإعادة فتح منفذ عرعر. نلاحظ أنّ اتجاه سياسة البلدين نحو دبلوماسية التعاون الاقتصادي لم تأت من فراغ وإنما جاءت بعد إدراك تام من قبل البلدين العراق والسعودية لمدى أهمية التعاون فيما بينهم. إذ نلاحظ أن هناك رغبة قوية لدى السعودية للتعاون والاستثمار في العراق والاستفادة من معادن الألمنيوم والفوسفات الموجودة في العراق في الصناعة السعودية ، إذ توجد لدى السعودية خطة للتوجه نحو إحياء قطاع الصناعة في الأعوام العشرة القادمة بدلاً من الاعتماد على النفط والاستثمار في قطاع الكهرباء وزيادة التبادل التجاري والتقليل من اعتماد العراق على المنتجات الإيرانية ، وإدراك العراق ولاسيما بعد الأزمات الاقتصادية التي يمر بها ضرورة تنويع مصادر تعامله الاقتصادي في المجالات كافة و الاستفادة من الموانئ السعودية لتصدير منتوجاته لقارة آسيا وإفريقيا وأوروبا.

سيواجه التعامل الاقتصادي بين البلدين عدة عقبات منها :-

أولاً :عامل التوتر والشك السائد في طبيعة الدبلوماسية بين البلدين والذي يتطلب من العراق والسعودية الابتعاد عنه، وأن تثبت السعودية حسن نيتها من خلال العمل على تخفيض الديون العراقية أو إطفائها.

ثانياً :وجود أحزاب سياسية وجهات معارضة في البلدين يمكن أن تعوق الاستثمارات بسبب عوامل فكرية. فضلاً عن التحديات الإقليمية المعقدة للاستثمار بين البلدين.

المصادر :

أولاً: الكتب.

١. يورغ سورنسن ،إعادة النظر في النظام الدولي الجديد ،ترجمة أسامة الغزولي سلسلة كتب عالم المعرفة ،العدد(٠٨٤)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،٢٠٢٠.

ثانياً:المجلات العربية.

١. منى حسين عبيد ، العلاقات العراقية -السعودية بعد عام ٢٠٠٢ ، مجلة كلية التربية للبنات ، العدد (١) ، المجلد (٩٢) ، جامعة بغداد ، ٨١٠٢.

ثالثاً:مواقع الانترنت.

١. أكنث سيف الدين ،مشروعان بقيمة ٤٠ مليون دولار بين العراق والسعودية ، العربي الجديد، ٧ ديسمبر ٢٠٢٠. www.alaraby.co.uk

٢. الجهاز المركزي للإحصاء العراقي www.cosit.gov.iq.

٣. جوزيف مكميلان ، المملكة العربية السعودية والعراق النفط والدين وتناحر طويل مستمر ، تقرير معهد السلام الأمريكي www.usip.org

٤. رئيس الوزراء العراقي يسعى لتوثيق العلاقات الاقتصادية مع السعودية ، قناة الحرة ، ٣١ مارس ٢٠٢١ .
www.alhurra.com
٥. سعد السام ، الاستثمار الزراعي السعودي في الصحراء الغربية العراقية ٢٠٢٠/١١/٢٠ .
www.yesiraq.com
٦. الهيئة العامة للإحصاء ، التبادل التجاري ، إحصاءات التجارة الخارجية ، ٢٠١٩ .
www.stats.gov.sa

رابعاً: المصادر الانكليزية.

1. Janus.net ,Economic Diplomacy, Geo-Economics And The External Strategy Ofportugal1,Miguel Santos Neves ,E-Journal OfInternational Relations, Vol (8), No(1)(May-October 2017).
2. Javier Bordón, Saudi Arabia And Iraq: The Border As A Catalyst For Cooperation,Dirasatno(50) Rabi(I), Center For Research And Islamic Studies , November 2019.
3. Yi Li, Saudi Arabia's Economic Diplomacy Through Foreign Aid: Dynamics, Objectives And Mode, Asian Journal Of Middle Eastern And Islamic Studies, 22 Mar 2019.<https://doi.org/10.1080/25765949.2019.1586367>